

العنوان:	أسلوب التعجب بين النظرية و التطبيق
المؤلف الرئيسي:	طه، أحمد محمد سليمان
مؤلفين آخرين:	عواد، محمد حسن(مشرف)
التاريخ الميلادي:	2010
موقع:	عمان
الصفحات:	1 - 76
رقم MD:	554788
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
الدرجة العلمية:	رسالة ماجستير
الجامعة:	الجامعة الاردنية
الكلية:	كلية الدراسات العليا
الدولة:	الاردن
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	اللغة العربية ، النحو العربي، أسلوب التعجب، الدلالات اللغوية ، النحاة العرب
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/554788

تمهيد

ينبغي و قبل الحديث في هذا الموضوع، أن أقف عند جملة من التساؤلات التي أرى أنه من الواجب علي طرحها،و التي أرى بأنها ستسهم في إعطاء صورة حول طبيعة هذه الرسالة، وستشكل فهما لدى القارئ حول محتوى هذه الرسالة و مضمونها.

وأول هذه التساؤلات يتضمن الحديث عن القواعد المستخدمة في الواقع العملي للغة، فما هي القواعد الأكثر شيوعا و ما هي القواعد الأقل دورانا في أثناء استخدامنا للغة ؟ وهل توجد هنالك قواعد وتقريرات أقرها النحاة ولم ترد في الاستعمال؟

فعند النظر في نصوصنا العربية ، يمكن أن نجد شيوعا ملحوظا لقاعدة ما في حين قد لا نجد ذلك الشيوع لقاعدة أخرى ذكرها النحاة، وتسعى هذه الدراسة في دراسة باب التعجب للوقوف على أكثر القواعد و أقلها دورانا في الواقع الاستعمالي للغة.

وأرى بأن من الممكن لهذه الرسالة أن تسهم في تقديم رؤية جديدة، تتمثل في إعادة رسم صورة من صور النحو العربي بشكل مختلف، ينظر إلى القواعد ذات الاستعمال والدوران المتكرر، ويتمثل في إعادة صياغة التقارير باعتبار الكم، فتكون الأولوية عند وضع الباب والتعديد له للقواعد ذات الشيوع الأعلى، ثم القواعد التي تليها وهكذا، ولعل هذا أيضا يسهم في تحقيق بعض الأمناني التي تطلع إليها الدكتور (نهاد الموسى) في بحثه والتي يحلم بها أبناء العربية وسائر المشتغلين بها ومن تلك التطلعات :

((أن نتعرف القواعد الصوتية والصرفية والنحوية والمفردات التي نتقوم بها الفصحى وبمعرفتها نتحقق المعرفة بالفصحى خالصة بلا حشو ولا عامية.

أن نعرف على وجه التحديد الواضح ما القواعد الصوتية والصرفية والنحوية التي بها يتقوم البناء الأساسي للفصحى و بمعرفتها نتحقق المعرفة بالفصحى في أوسع مظاهرها دورانا.

أن نعرف القواعد العشر الأولى في النحو التي تمثل بؤرة المركز في تركيب الفصحى، وتمثل أكثر القواعد دورانا في الاستعمال.

أن نعرف القواعد النحوية العشر التي تليها في التفافها حول البؤرة وفي درجة تكرارها و دورانها في الاستعمال))^(١).

بذلك نكون قد أسهمنا في بناء منهج ينظر إلى النحو من حيث اعتبار الكم يسعى إلى الاستفادة من الواقع اللغوي المحكي ويحاول أن يترسم ملامح الأنظمة اللغوية المتحققة في الأداء اللغوي، وغاية ما يؤمله هذا المنهج هو الوصول إلى درس النحو وتعليمه لغاياته العملية ، و بذلك تكون قد تشكلت للعربية صورة واضحة المعالم، تبين أكثر القواعد وأقلها دورانا، ومن هنا يمكن لنا أن نكون قد وضعنا كتابا يقصد إلى تعليم النحو بحسب الوقائع اللغوية المتحققة في الواقع الاستعمالي و ينظر للنحو على أساس ورود تلك القواعد فيكون قاصدا هاديا مبينا للغايات التعليمية العملية يمكن لنا أن نضعه بين يدي الطلبة ، وبذلك يمكن لنا أن نعلم العربية ونتعلمها بلا فضول ولا التفاف و بذلك أيضا يمكن للمتعلم للعربية أن يصل إلى " ما يحتاج إليه دون أن يضطر إلى تعلم مالا يحتاج إليه))^(٢).

١- النحو العربي بين النظرية والاستعمال (ص ٢٠).

٢- النحو العربي بين النظرية والاستعمال (ص ٢٠) بتصرف.

منهج البحث:

أولا وقبل الحديث عن التعجب، ارتأيت أن أتحدث عن المنهج فقد عالجت باب التعجب وفق منهج الذي اتبعه الدكتور نهاد في معالجته لباب الاستثناء. وقد عملت في قراءة باب التعجب على مستويين: مستوى كتب النحو، وذلك لتحليل القواعد إلى عناصرها البسيطة تحليلًا تفصيليًا شاملاً، ولتحديد حجم الباب في تلك الكتب، وتعيين درجة التواتر لتلك القواعد في عينة كافية من المصادر النحوية الأصول ومستوى الاستعمال الجاري فقد قمت باستقراء قواعد الباب التي كان لها دوران وحياة في نصوص العربية في عينة من الدواوين الشعرية التي ألفت في عصور الاحتجاج، ورتبت تلك القواعد حسب ورودها في الاستعمال.

أما الكتب المختارة في الدراسة، والتي كانت على مستوى التقعيد فهي مجموعة من كتب النحو هي: كتاب سيبويه، والمقتضب، و الأصول في النحو لابن السراج، والجمل للزجاجي، والمفصل للزمخشري، و أسرار العربية لابن الأنباري، و أوضح المسالك لابن هشام.

و أظن بأن هذه الكتب تمثل عينة كافية تدل على صورة النحو العربي، فهي تمثل تنوعاً في درجة استغراق القواعد النحوية واتجاهات النظر فيها، فابن الأنباري مثلاً يبحث عما وراء القواعد من علل و أقيسة بينما تجد الزجاجي يقف على القواعد ذات القيمة العلمية، في حين أن الزمخشري وابن هشام يقدمان عرضاً شاملاً يهدف إلى استغراق قواعد الباب جملة وتفصيلاً.

وتمثل تلك الكتب خمسة قرون من عمر النحو، وتستغرق أطواره الرئيسة؛ فكتاب سيبويه يمثل النظر النحوي في بداياته ومن أبرز سماته احتكامه للفطرة وبداهة العقل، واتسم كتاب ابن السراج باحتكامه للمنطق، ويمثل كتاب ابن الأنباري مرحلة جديدة وطوراً مختلفاً بوصفه يصدر عن المنطق وعلم الكلام وعلم أصول الفقه.

أما الكتب المختارة على مستوى الاستعمال فقد اخترت كتاب دراسات لأسلوب القرآن الكريم، و بعضاً من دواوين الشعر كانت عدتها أحد عشر ديواناً امتدت منذ العصر الجاهلي إلى العصر الأموي (ألفت في عصور الاحتجاج) و تلك الدواوين هي: ديوان امرئ القيس، و طرفة، وزهير، و طفيل ، و النابغة الذبياني، و كعب بن مالك، و كعب بن زهير، و قيس بن الخطيم، و حسان، و جرير، و الأخطل.

أما بالنسبة لفرز قواعد الباب، فقد استخرجت من الكتب السبعة، كل ما جاء فيها من تقارير نحوية ، ورددت التقارير إلى حالاتها البسيطة. فقول ابن السراج مثلاً في كتابه الأصول " إذا أردت من التعجب مما زاد من الفعل على ثلاثة أحرف قلت: ما أجود جوابه وكذلك في الألوان والخلق والعيوب تقول :ما أشد حمرة (١) ينحل إلى التقارير: لا يجوز التعجب من الاسم بصيغة ما أفعل كأن تقول : ما أعماه. إذا أردت التعجب من الاسم تضع فعلاً ثم تجعل الاسم المراد التعجب منه مصدراً منصوباً.

إذا أردت التعجب من الألوان والعيوب تستخدم الصيغة نفسها وتجعل الصفة مصدراً. يكون إعراب المصدر مفعولاً به لفعل التعجب. و أرى بأن رد هذه التقارير على هذا النحو -كما قال الدكتور نهاد- ضرورة يقتضيها فرز الباب على مستوى الاستعمال، ذلك لأن لكل تقرير طريقة خاصة وشكلاً خاصاً في الاستعمال. فعندما نقرأ قول الزجاجي مثلاً "يجوز أن تقول: ما أحسن ما كان زيد" (٢) ثم يمضي فيقول في تقرير تلك القاعدة " ويجوز أن تكون زيدا، فتجعل ما بمنزلة الذي فيصير ما أحسن الذي كان اسمه زيدا". فلا بد لنا أن نقف عند التقارير الآتية:

يجوز أن تدخل كان على صيغة التعجب.

يجوز التعجب بصيغة ما أحسن ما كان زيد.

يكون إعراب كلمة زيد اسماً لكان.

ما والفعل في معنى المصدر فيصبح التقدير: ما أحسن كون زيد.

يجوز أن تقول: ما أحسن ما كان زيدا.

تصبح ما بمعنى الاسم الموصول بمعنى الذي.

يكون زيد خبراً لكان منصوباً والتأويل ((ما أحسن الذي كان اسمه زيدا)).

وهنا سنلاحظ الاختلاف عند إعادة رسم صورة النحو عند وقفنا على الحقيقة اللغوية المستعملة، فهذا "النص يمثل المنحى الطبيعي لعلم النحو من أنه يسعى إلى تجريد قواعد محدودة يمكن أن يوضع لها عدد غير محدود من الجمل أو العبارات لدى استخدامها في الواقع اللغوي" (٣).

١- الأصول في النحو (ص ١٠٣).

٢- شرح الجمل للزجاجي ج ١ (ص ٥٨٧).

٣- النحو العربي بين النظرية والاستعمال (ص ٢٥).

أما النظرة المرتكزة على عدد ما استخدم من قواعد وتقريرات في نصوص الاستعمال فتتمثل صورة أخرى للاستعمال العملي للنحو. ولعل ملاحظة هذه الحقيقة للاستعمال يوضح لنا بأن التقرير السابق قد لا يتحقق في جملة أو عبارة من عبارات الاستعمال، فالمثال الواحد قد يرد فيه استعمال ((ما أجمل ما كان زيد)) فتكون ((زيد)) مرفوعة أو منصوبة على أنها خبر لكان، ولكن لا يعرض فيه مجموع هذه التقارير في واقع الاستعمال. ثم إن ورود ((زيد)) اسما لكان قد يفوق استعمالها خبرا لكان عند

اعتبار الكم. فقد يتبين مثلا أن لورودها اسما لكان غلبة ظاهرة على ورودها خبرا لكان، وبذلك تكون من بين القواعد ذات الأولوية من هذه الجهة، وهنا يصبح بناء القواعد بالنسبة لشيوعها مفارقا لبنائها على مستوى النظرية المعتادة" وهذا هو مقتضى إعادة تركيب صورة كانت قد ركبت بمنهج مختلف^(١).